بحث بعنوان

"معوقات ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية"

الباحث

اسلام طاهر امام

مدرس مساعد بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم

2024

الملخص باللغة العربية

عنوان البحث: "معوقات ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية"

يعتبر الاقتصاد الأخضر من أفضل الممارسات التي توجهت إليها الدول للتغلب على القصور في الاستراتيجيات التنموية التقليدية التي أهملت البعد البيئي في اهتماماتها؛ وما أحدثته من تأثيرات سلبية على البيئة والمجتمعات على حد سواء، حيث يحقق فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية في آن واحد، ويهدف إلى القضاء على الفقر، وهدفت الدراسة إلى "تحديد معوقات ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية"، وتضمنت مفاهيم أبرزها مفهوم الاقتصاد الأخضر والاستدامة البيئية، وتنتمي لنمط الدراسات الوصفية، واعتمدت على منهج المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية وعددهم (٢٤٩) مفردة، وأسفرت النتائج عن معاناة الجمعيات الأهلية بمستوى متوسط من المعوقات التنظيمية المرتبطة بالجمعية، والمعوقات المجتمعية المرتبطة بأعضاء المجتمع المحلي، والمعوقات العامة المرتبطة بالمجتمع الخارجي، وخلصت إلى توصيات أبرزها التخطيط الاستراتيجي الفعال للبرامج والمشروعات الخضراء، وتطوير أجهزة الرصد البيئي للملوثات، وتطوير سياسة موحدة للعمل الاجتماعي الأخضر.

الكلمات المفتاحية:

(المعوقات – الجمعيات الأهلية – الاقتصاد الأخضر – الاستدامة البيئية – المجتمعات المحلية)

Summary

Research title: "Obstacles to the Civic Associations Practicing the Green Economy in Achieving Environmental Sustainability in Local Communities"

The green economy is considered one of the best practices that countries have turned to overcome the shortcomings of traditional development strategies that neglected the environmental dimension in their concerns. The negative impacts it has had on the environment and communities alike, as it achieves social, economic and environmental benefits at the same time, and aims to eliminate poverty. The study aimed to "identify the obstacles to the practice of green economy by civil society organizations in achieving environmental sustainability in local communities," and included concepts, the most prominent of which are: The concept of the green economy and environmental sustainability, and belongs to the style of descriptive studies, and relied on the approach of a comprehensive social survey of (249) members of the board of directors of civil society associations. The results resulted in civil society organizations suffering from a moderate level of organizational obstacles associated with the association, societal obstacles associated with members of the local community, and obstacles Public affairs related to the external community, and concluded with recommendations, most notably effective strategic planning for green programs and projects, developing environmental monitoring devices for pollutants, and developing a unified policy for green social work.

key words:

(Obstacles - Civic Associations - Green Economy - Environmental Sustainability - Local Communities)

تمهيد:

لقد تنامي الوعي لدى جميع الدول بالقضايا البيئية وارتباطها بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، لذا فضمان الاستدامة البيئية أصبح أهم الأهداف الإنمائية التي تسعى إليها الدول، باعتبارها مطلب أساسي لتدعيم حقوق الإنسان في الحياة الكريمة والرفاه الاجتماعي.

وتقوم الاستدامة البيئية على فكرة الاستدامة وعلاقتها بالحق البيئي في عمليات التنمية بمجالاتها المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلا سبيل إلى استمرار التنمية واستقرارها للأجيال الحالية والقادمة؛ إلا من خلال إعادة النظر في الاستراتيجيات التنموية المطبقة في المجال البيئي، ومحاولة بناء قاعدة جديدة تعمل على تحقيق التوازن في المحيط البيئي، والقدرة على الاستثمار في عملية إنتاج الموارد؛ والتي تحقق بدورها العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأجيال، وهذا يمثل الدعامة الأساسية للتنمية المستدامة، وتحقيق أهداف "رؤية مصر التنموية ٢٠٣٠" التي تتطلب وفرة واستدامة الموارد سواء كانت موارد بشرية أو مادية واستثمارها أفضل استثمار ممكن، والمحافظة على استدامتها من أجل الاستمرار في دفع عجلة التنمية واستكمال صنع هذا البناء؛ وصيانة حقوق الأجيال القادمة من تلك الموارد.

ونظرًا لأهمية البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها؛ كان لزامًا التدخل بمجموعة من السياسات الجديدة، وتبني العديد من الاستراتيجيات التي تعمل على النهوض والارتقاء بالوسط البيئي من أجل تحقيق تنمية شاملة مستديمة.

ويعتبر الاقتصاد الأخضر من أبرز الاستراتيجيات التي توجهت إليها العديد من الدول والمجتمعات من أجل التغلب على القصور في الاستراتيجيات التنموية التقليدية التي نحت البعد البيئي جانبًا في اهتماماتها وأنشطتها؛ وما أحدثته من تأثيرات سلبية على البيئة والمجتمعات على حد سواء، حيث يحقق العديد من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويهدف إلى القضاء على الفقر.

كما أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ليس عبئًا على كاهل وعاتق الدولة وحدها، فمنظمات المجتمع المدني ومن بينها الجمعيات الأهلية لها دور هام تقوم به، من منطلق كونها أجهزة خدمية لطريقة تنظيم المجتمع في مساعدة الدولة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودورها فاعل في القيام بتلك الجهود والأعباء، فهي مُسانداً للدولة ومُكملاً لها ولجهودها دائمًا.

ولا شك أنها دائمًا ما تواجه العديد من المعوقات في قيامها بتلك الجهود، لذلك تأتي هذه الدراسة لمحاولة تحديد معوقات ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية، باعتبارها شريك أساسي من شركاء تحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: مشكلة البحث:

ينظر العالم اليوم إلى التنمية المستدامة باعتبارها محوراً أساسيًا لمستقبل البشرية، وتعد الطريقة الأكثر نفعًا في مواجهة مشكلات التنمية التقليدية، والتي سبق تجربتها في كثير من المجتمعات ولم تؤتي ثمارها، ونتج عنها الكثير من المشكلات البيئية التي جلبت المخاطر والأضرار للبيئة، حيث تستهدف تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق احتياجات وطموحات الجيل الحالي من البشر، وتحسين نوعية حياتهم دون الجور على حقوق الأجيال القادمة مستقبلًا في التمتع بثمار التنمية بأنواعها، ومن تجنب التعرض للملوثات

الطبيعية المختلفة، والحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة من خلال مراعاة البعد البيئي في عمليات التنمية (ناجي، ٢٠١٥، ٢٣٦).

وهذا ما أشارت إليه **دراسة (moldan, Janoušková, Hák, 2012)** التي هدفت إلى التعرف على كيفية فهم وقياس الاستدامة البيئية وتحديد مؤشراتها وأهدافها، حيث أكدت على أن التنمية المستدامة تساهم بقدر كبير في معالجة مشكلات التنمية التقليدية.

فالاستدامة في فكر وقيم التنمية المستدامة هي نموذج للتفكير في المستقبل تتداخل فيه كافة الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فلا تكون منفصلة عن بعضها وفي إطار من التوازن؛ سعيًا لتحسين جودة الحياة، وتوفير فرص الحياة الجديدة لبني البشر (UNEP, 2011) واقترن مفهوم التنمية المستدامة دومًا بمفهوم حماية البيئة (خليل، ٢٠١٧، ٢٧٩) .

وفي ظل ما يمر به العالم اليوم من تغيرات شديدة في المناخ، وازدياد معدلات التلوث البيئي، والمخاطر البيئية التي باتت تهدد صحة وسلامة البشر والمجتمعات، نتيجة عدم مراعاة البعد البيئي في التنمية، وإعطاء الأولوية للبعد الاقتصادي والاجتماعي فقط، نتج هذا الخلل وعدم التوازن، وأصبحت الطبيعة هي المتضرر من وراء كل ذلك، وحرمان الأجيال القادمة من التمتع بمواردها، لذا أصبح من الضروري العمل على تحقيق التوازن في عمليات التنمية من خلال مراعاة البعد البيئي فيها، وتحقيق الاستدامة البيئية .

وأكدت على ذلك **دراسة (Emas, 2015)** بأن مفهوم الاستدامة البيئية يهتم بعملية دمج الاعتبارات البيئية في عمليات التنمية، ولهذه التنمية أبعاد ثلاثة: النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والحماية البيئية.

والاستدامة البيئية كبعد من أبعاد التنمية المستدامة تستهدف تحقيق معدلات التنمية في الموارد المتاحة بما يتجاوز معدلات النمو السكاني، مما يؤدي إلى توفير احتياجات الأجيال القادمة من هذه الموارد والمحافظة على التوازن البيئي، وتوفير الآليات العادلة للرعاية الاجتماعية للسكان الحاليين دون إغفال الأوضاع المستقبلية وتوازنها للأجيال القادمة التي ستعيش فيها (حسن، ٢٠٠٧، ١٩).

وتعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية من أكثر المهن ارتباطًا بالبيئة ومشكلاتها والتغيرات التي تطرأ عليها وأساليب التعامل معها، والأضرار التي تلحق بها نتيجة الاستغلال الجائر من قبل الإنسان لمواردها الطبيعية، وإلى أي حد ينعكس هذا على حياة الإنسان والمجتمع (توفيق، ١٩٨٨، ١).

وتهتم مهنة الخدمة الاجتماعية بالإنسان وبيئته في آن واحد لإيجاد أنسب أشكال التوازن بين الإنسان في مختلف صوره كفرد وكعضو في جماعة وكمواطن يعيش في المجتمع وبين بيئته التي يعيش فيها، ويمكنها تنمية الوعي البيئي بين أفراد وجماعات المجتمع، وتعمل على إكساب الإنسان الاتجاهات البيئية، والمهارات الأساسية لمواجهة مشكلات البيئة والمحافظة عليها، وتعميق قيم المشاركة البيئية لدى الإنسان والسعي لتحقيق الأهداف المحلية والعالمية المرتبطة بتحقيق الاستدامة البيئية (مرعي وحبيب، ١٩٩٧، ٥٢).

وتسعى أيضًا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف البيئية، وتتمثل في مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على إكسابهم فهم أساسي للبيئة المحيطة والمشكلات المرتبطة بها، وتكوين الوعي البيئي لديهم، ومساعدتهم على اكتساب المهارات والاتجاهات والخبرات التي تمكنهم من مواجهة المشكلات البيئية، واكتساب القيم الاجتماعية والمشاعر القوية للاهتمام بالبيئة، ومساعدتهم على اكتساب القدرة على تقييم البرامج والمشروعات البيئية في ضوء العوامل الأيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية (مرعي والرشيدي، ١٩٩٩، ١٧٤).

وتعد الأهداف السابقة للمهنة دعامة أساسية لتحقيق الاستدامة البيئية، وأكدت على ذلك **دراسة (خليل، ٢٠١٧)** التي هدفت إلى التعرف على دور التخطيط المرتكز على الأنشطة التعليمية في نشر ثقافة الاستدامة البيئية ين طلاب الخدمة الاجتماعية، وتوصلت إلى أن المقررات الدراسية التي يدرسها الطلاب ساعدتهم في أن يكونوا أكثر وعيًا بالمشكلات البيئية المحيطة بهم، وتكونت لديهم عادات بيئية أفضل تجاه البيئة بعد المشاركة في الأنشطة التعليمية، واكتسبوا قيم المحافظة على البيئة، وغرست فيهم ثقافة الاستدامة البيئية .

وأكدت على **ذلك دراسة (Schmitz, 2012)** التي هدفت إلى تحديد العلاقة بين مهنة الخدمة الاجتماعية والاستدامة البيئية، والآثار المترتبة على الممارسة متعددة التخصصات، إلى أن الخدمة الاجتماعية كمهنة تربط بين التخصصات والمجتمعات، فهي ذات وضع فريد يوفر القيادة في مجال الدراسات البيئية بتركيزها على حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وبناء المجتمع، ويخلق قاعدة قوية يمكن من خلالها الانخراط في عمليات تعاونية إبداعية تفاعلية مطلوبة للممارسات البيئية.

وفي إطار سعي المجتمعات المحلية إلى الحفاظ على البيئة أنشأت جمعيات ومنظمات ومؤسسات غير حكومية لها أهدافها البيئية، وتمارس مهنة الخدمة الاجتماعية فيها بشكل أساسي وأولي، وباعتبار هذه المنظمات أجهزة أولية لطريقة تنظيم المجتمع فلابد من الاهتمام بقضاياها وما تقدمه من خدمات بالمجتمعات المحلية.

وتعد القضايا البيئية قضايا مجتمعية بالأساس حيث إنها لا ترتبط بفرد أو جماعة بعينها؛ وإنما تخص المجتمعات المحلية ككل، وطريقة تنظيم المجتمع كطريقة أساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية منوطة بالاهتمام بقضايا المجتمعات المحلية، لذا يجب أن يكون لها دور فاعل في تحقيق الاستدامة البيئية.

وتهدف طريقة تنظيم المجتمع بصفة أساسية إلى إحداث التوازن والموائمة بين الموارد الموجودة بالمجتمع سواء كانت موارد مادية أو بشرية والاحتياجات المطلوبة من أجل إحداث التغيير الاجتماعي المرغوب بالمجتمعات المحلية والنهوض بها وتحسين أوضاعها (قاسم، ٢٠٠٤، ٣٤).

ومن المسلم به أن طريقة تنظيم المجتمع لا تمارس أنشطتها إلا من خلال المؤسسات والأجهزة المختلفة (منظمات غير حكومية – جمعيات أهلية – اتحادات نوعية ... إلخ) على كافة المستويات، وذلك لتمكين تلك المنظمات من تقديم خدماتها، وتحقيق أهدافها وتعتبر قضية تحقيق الاستدامة البيئية قضية مهمة في نطاق ممارستها.

وفي إطار ذلك هدفت **دراسة (عبد الرازق، ٢٠١٧)** إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية، وتوصلت إلى أن الجمعيات الأهلية لها دور هام في التوعية بضرورة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وتنمية المسئولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع، وتنمية قيم المشاركة لتحقيق الاستدامة البيئية، وأوصت بضرورة تحديد أدوار ومسئوليات المنظمات في تنفيذ السياسات البيئية، ودعم دور منظمات المجتمع المدني تجاه المجتمع لتحقيق الاستدامة البيئية.

وتعد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة طرف أساسي في مسيرة تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة والاستدامة البيئية بصفة خاصة، وتأتي أهميتها بصفتها قائمة في المجتمع وتنفذ الأنشطة البيئية المختلفة على قدر من الكفاءة التي تساهم في تحقيق الاستدامة بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار هدفت دراسة (البتيني، ٢٠١٧) إلى اختبار فاعلية برنامج للتدخل المهني من منظور تنظيم المجتمع لتمكين الجمعيات الأهلية من تحقيق عدالة الخدمات البيئية من المنظور الأيكولوجي، وتوصلت إلى أن الجمعيات الأهلية تساهم بنسبة كبيرة في إيجاد الحلول للمشكلات البيئية في المجتمع المحيط بها،

وأوصت بضرورة مواكبة الجمعيات الأهلية للتغيرات المستجدة المتعلقة بالتغيرات البيئية وكيفية مواجهتها، وتوجيه الانتباه إلى ضرورة إزالة الصور النمطية للتعامل السيئ مع الموارد الطبيعية، ووضع استراتيجيات موجهة لكيفية مواجهة المخاطر البيئية التي تؤثر على العنصر البشري والتكيف معها.

ويواجه العالم اليوم العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة مثل تزايد نسبة الفقراء وتصاعد نسبة البطالة والاستبعاد الاجتماعي والتدهور البيئي، وذلك لأن معظم استراتيجيات التنمية تقوم على تشجيع التراكم السريع لرأس المال المادي والبشري على حساب الاستنزاف والإتلاف المبالغ فيه لرأس المال الطبيعي، وقد تسببت هذه النماذج في إنتاج أزمات ذات طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي يجمعها قاسم مشترك ألا وهو التوظيف غير السليم للموارد الطبيعية والبشرية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٢، ١٣).

ولما كانت نماذج التنمية الحالية تعزز الاستهلاك، وفشلت في القضاء على الفقر، وتؤدى الى سوء استثمار الموارد الطبيعية، الأمر الذي يتطلب منا البحث عن نموذج تنموي جديد يصلح للدول المتقدمة والنامية على السواء، نموذج يعيد تعريف الرفاهية الاجتماعية ويستند إلى التضامن والتنمية المستدامة، ويقوم على مبادئ المساواة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية واحترام الطبيعة وتوجيه عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة على جميع المستويات في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (الأمم المتحدة، ٢٠١٤، ٧).

وفي إطار إعادة التفكير في سياسات وبرامج التنمية الحالية، والبحث عن سبل أخرى للتغلب على تلك الأزمات لتحقيق التنمية المحققة للعدالة والمساواة والاستدامة في الموارد والعائد أو المردود الإيجابي منها، تولدت فكرة جديدة ترتبط بالتنمية المستدامة، ونموذج تنموي جديد لا يكون الوصول إلى الثراء المادي فيه على حساب التفاوت الاجتماعي وتنامي المخاطر البيئية (الأمم المتحدة، ٢٠١١، ١).

ويطلق عليها "الاقتصاد الأخضر"، حيث تفرض نفسها بقوة تحقيقًا للتوازن بين التدبير المستدام للثروات الطبيعية وخلق وظائف خضراء جديدة تعمل على إنتاج الثروات بشكل مستدام (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٢، ص ١٣) .

ويهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية في حين يحد بشكل كبير من المخاطر البيئية، ويحاول أن يقدم حلولاً للمشكلات من خلال توفير فرص العمل، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وتوفير الحماية الاجتماعية، والحد من الفقر، وتسهيل وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال (سليم، ٢٠١٧، ٢).

وفي هذا السياق أشارت **دراسة (Heshmati, 2014)** إلى أن التدهور البيئي السريع والتدهور المناخي الذي أدى إلى ضرورة الاعتماد إلى سياسات جديدة مثل: السياسات الاقتصادية الخضراء، حيث يهدف الاقتصاد الأخضر إلى استعادة الوئام بين الإنسان والبيئة، كما أكدت الدراسة على أن الاقتصاد الأخضر هو نموذج تنموي يستهدف تحقيق النمو الاقتصادي وحماية البيئة والطاقة وتحسين الرفاهية الاجتماعية وتعزيز الحكم الرشيد والتكنولوجيا والتعلم، وأن إيديولوجية الاقتصاد الأخضر تركز على العلاقة العادلة بين الاقتصاد والبيئة.

وهناك العديد من الفوائد الاجتماعية للاقتصاد الأخضر فهو يمنح فرصًا متميزة من الوظائف الخضراء وخاصة في قطاعات الزراعة والنقل مثل الوظائف ذات الصلة بتوليد الطاقة المتجددة وتأهيل وحماية النظام البيئي وإدارة النفايات وإعادة استخدام القمامة.. الخ؛ وبالتالي فهو يقدم حلولاً للتخفيف من البطالة وخاصة داخل الدول النامية التي تشهد نمواً متسارعًا لفئة الشباب (البرغوثي، ٢٠١٣، ١٥).

كما أشارت **دراسة (سليم، ٢٠١٧)** إلى ان الاقتصاد الأخضر يساعد على التخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها، والإدارة السليمة للموارد الطبيعية وإيصالها مباشرة للفقراء، ويحقق عدالة توزيعها من خلال الاهتمام بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

وفي هذا السياق أكدت **دراسة (Alkon, 2008)** على أن الاقتصاد الأخضر هو الحل الأمثل للمشكلات الاجتماعية والبيئية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والسلامة البيئية، وذلك من خلال تحقيق الاستدامة في استهلاك الموارد على المستوى المحلى وزيادة وصول الفقراء إلى الغذاء الصحي، وأكدت الدراسة على أن الاقتصاد الأخضر يمثل رؤية جديدة تجمع بين السلامة البيئية مع التوزيع العادل للموارد الطبيعية من خلال تعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية أمام الفقراء.

وأكدت كذلك **دراسة (Bina, 2013)** على أن العالم يمر بالعديد من الأزمات منها تراجع الاقتصاد العالمي وتزايد معدلات البطالة وعدم المساواة في الدخل، مما جعل المنظمات الدولية تركز على نموذج الاقتصاد الأخضر كأحد الحلول لهذه الأزمات، وتم اختيار الاقتصاد الأخضر ليكون أحد الموضوعين الرئيسين لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على أساس أنه يعتبر محرك للنمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل والقضاء على الفقر، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، وأكدت الدراسة على أننا بحاجة إلى مفهوم مختلف للتقدم الاجتماعي والاقتصادي استنادًا إلى فهم جديد للعلاقة بين الإنسان والبيئة.

وتعتبر الجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة شريك أساسي في تحقيق عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بصفتها نسق هام في المجتمع، وفي هذا السياق أشارت **دراسة (الأسكوا، ٢٠١١)** التي جاءت بعنوان "الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والمبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية"، إلى ضرورة تعزيز دور منظمات المجتمع المدني من خلال بناء الشراكة وتسريع التكامل الإقليمي والارتقاء بالتعليم الوطني وتطوير أنظمة البحث والتطوير وتحسين التدريب المهني لتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وأكدت الدراسة على أهمية دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية، وأشارت الدراسة إلى أهمية تحديد عوامل الانتقال في الاقتصاد الأخضر التي من شأنها إن توفر المنافع لجميع فئات وشرائح المجتمع وضرورة تطوير الأنشطة الاقتصادية وفقًا للظروف الوطنية.

ويتفق الاقتصاد الأخضر مع القاعدة المعرفية والقيمية لمهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة من حيث الأهداف والمبادئ والأدوات، حيث يهدف كلاهما إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والمساواة، وتحقيق التوازن والموائمة بين الموارد المتاحة بالبيئة سواء كانت موارد مادية أو بشرية وبين الاحتياجات المجتمعية، وهذا الارتباط الوثيق يجعل مساهمة طريقة تنظيم المجتمع متجلية في تحقيق هذه الأهداف.

وأكدت على ذلك **دراسة (Musvoto, 2015)** بأن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية في حين يحد بشكل كبير من المخاطر البيئية لأنه يقوم على دمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية البيئية، ويقدم حلولاً للمشكلات الحالية، ويهدف إلى إنشاء اقتصاد أكثر شمولاً وأكثر عدالة من خلال توفير الوظائف الخضراء وكفاءة استخدام الموارد حماية التنوع البيولوجي وتوفير الحماية الاجتماعية والحد من الفقر وتسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية والديمقراطية والمشاركة المجتمعية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال.

ومن منطلق أن الجهود التنموية جهود مؤسسية وتشاركية بالأساس، تقوم على رؤية واضحة وتضافر الجهود ومشاركة الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع (المنظمات غير الحكومية – الجمعيات الأهلية) وحتمية مشاركة جميع التخصصات والتي منها الخدمة الاجتماعية، باعتبار أن الاقتصاد الأخضر يمثل ممارسات تنموية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة.

لذا يعتبر تبني الجمعيات الأهلية ممارسات الاقتصاد الأخضر خطوة مهمة لتحقيق الاستدامة البيئية التي تساهم بدورها في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، لذا فطريقة تنظيم المجتمع يمكن أن تساعد الجمعيات الأهلية على إيجاد الآليات المناسبة لتبني الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية التي تخدمها.

ومن خلال ما سبق وفي حدود ما اطلع عليه الدارس من الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بالاقتصاد الأخضر تبين أن الاقتصاد الأخضر هو الحل الأمثل للمشكلات الاجتماعية والبيئية وتحقيق العدالة الاجتماعية والسلامة البيئية، وذلك من خلال تحقيق الاستدامة في استهلاك الموارد على المستوى المحلى وزيادة وصول الفقراء إلى الغذاء الصحي، ويمثل رؤية وممارسات جديدة فعالة تجمع بين السلامة البيئية مع التوزيع العادل للموارد الطبيعية من خلال تعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية أمام الفقراء، ويعالج أهم المشكلات الناتجة عن زيادة معادلات التفاوت الشديد غير المقبولة بين الفئات الموجودة بالمجتمع بسبب الممارسات السلبية لنماذج التنمية التقليدية، ويعالج أيضًا مجموعة من المشكلات البيئية التي تهدد النظام الإيكولوجي وصحة الإنسان وتغير المناخ العالمي، ويهدف إلى وتوفير الأمن الاقتصادي ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال الخدمات الصديقة للبيئة مثل المباني الخضراء ووظائف ذوى الياقات الخضراء والطاقة المتجددة.

وبرغم كثرة الدراسات الحديثة التي تناولت الاقتصاد الأخضر والنتائج الإيجابية التي توصلت إليها باعتباره واحدة من الاستراتيجيات التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويتوفر من خلالها سبل تحقيق الاستدامة البيئية، إلا أن الجمعيات الأهلية لا زالت ليس لها حضور كبير في هذا المجال، وقد يرجع ذلك إلى وجود معوقات تحول دون ذلك، لذا فهناك مسئولية مهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية وطريقتها تنظيم المجتمع بصفة خاصة في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبناء على ما سبق عرضه تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في: "تحديد واقع ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر لتحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية"، في محاولة أولى يمكن أن تفتح المجال لإجراء دراسات وأبحاث علمية أخرى تبحث في كيفية زيادة ممارسات الاقتصاد الأخضر في مؤسسات ومنظمات القطاع الأهلي، وإيجاد دور فاعل لمهنة الخدمة الاجتماعية وطريقتها تنظيم المجتمع في تحقيق أهدافه وغاياته التي تسهم بالأساس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والرفاه الاجتماعي.

ثانيًا: مفاهيم البحث:

اعتمد البحث على مفهومين أساسية نشير إليها فيما يلي:

١- مفهوم الاقتصاد الأخضر Green Economy :

عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه "الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والحد من عدم المساواة على المدى البعيد، من دون تعرض الأجيال المستقبلية لمخاطر تدهور النظم البيئية وندرة الموارد الأيكولوجية البيئية" (الأمم المتحدة، ٢٠١١، ٢). ويعرفه الكواز (٢٠١٤، ٢) بأنه ذلك الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين الرفاه للبشر وإنصاف اجتماعي، وذلك في ظل خفض جوهري للندرة البيئية.

ويمكن قياس الاقتصاد الأخضر إجرائيًا وفق ما يتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية وفقًا المؤشرات التالية– :

- **المؤشرات الاقتصادي للاقتصاد الأخضر:** وهى التي تهتم بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استثمار الموارد الطبيعية.
- **المؤشرات الاجتماعي للاقتصاد الأخضر:** وهي ما يتميز به الاقتصاد الأخضر؛ لأنه يمثل الجانب الإنساني فيه، والذي يجعل من النمو الاقتصادي وسيلة للتلاحم الاجتماعي بالمجتمع.
- **المؤشرات البيئية للاقتصاد الأخضر:** وتركز على إحداث التكيف بين آليات النظام البيئي وبين الممارسات والأنشطة البيئية لسكان المجتمع.
- **المؤشرات التكنولوجية للاقتصاد الأخضر:** وتهتم باستخدام التكنولوجيا في استثمار الموارد البيئية من جهة، وحل المشكلات والتصدي للمخاطر البيئية من جهة أخرى، باستخدام التكنولوجيا النظيفة التي لا تلحق أضرار بالبيئة وصحة سكان المجتمع المحلي.
- **المؤشرات القيمية للاقتصاد الأخضر:** وتهتم هذا البعد بتدعيم قيم المواطنة الخضراء من خلال نشر القيم والعادات والسلوكيات البيئية، ورفع درجة وعي المواطن بالمشكلات البيئية، وتوعية المواطنين بخطورة ممارساتهم الخاطئة على البيئة بيئيًا، واقتصاديًا، وصحيًا، واجتماعيًا.

٢- مفهوم الاستدامة البيئية Environmental Sustainability :

تعرف الاستدامة البيئية بأنها: حق الجيل الحاضر في التمتع باستغلال الثروات الطبيعية، دون المساس بحق الأجيال القادمة في هذه الثروات، من خلال بعدين أساسيين، إحداث التوازن بين عملية التنمية باستخدام مصادر الأرض لتحسين حياة الإنسان وتأمين احتياجاته خاصة الاحتياجات الأساسية للفقراء في العالم، والمحافظة على الأرض والاعتناء بها لتأمين احتياجات الحاضر والمستقبل (حامد والغمري، ٢٠٠٧، ١٦). ويعرفها العمرو (٢٠١٢، ١٠) الاستدامة بأنها هي قدرة الفرد والمجتمع على استغلال موارد البيئة الحالية دون المساس بحق الأجيال القادمة فيها.

ويمكن قياس الاستدامة البيئية إجرائيًا وفق ما يتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية وفقًا للمؤشرات التالية:

- **الوعي البيئي المستدام:** ويعتبر الوسيلة الفعالة التي يمكن لمن يمتلكها أن يحسن التعامل بها والتفاعل من خلالها مع مكونات البيئة التي يعيش فيها، وأن يسهم إسهامًا فاعلا في حل مشكلاتها المختلفة.
- **المسئولية البيئية المستدامة:** وتركز على التزام المؤسسات تجاه المجتمع ككل بحماية وتحسين سلامة البيئة واتخاذها ضمن مجالات اهتمامها الأولية.
- **العدالة البيئية:** ويركز على اتخاذ الإجراءات القانونية للحيلولة دون نشوء بؤر التلوث البيئي في المجتمعات المحلية، بما يساهم في حماية وسلامة النظم البيئية، واستدامة الموارد والخدمات.
- **الأمن البيئي:** ويركز على مجموعة الخدمات والبرامج والأنشطة التي تستهدف إشباع الاحتياجات البيئية لسكان المجتمعات المحلية، والالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لتحقيق الأمن البيئي.

ثالثًا: أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق هدف رئيسي مؤداة "**تحديد معوقات ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية**"، وينبثق منه مجموعة من الأهداف الفرعية، مؤداها: –

١– تحديد المعوقات التنظيمية المرتبطة بالجمعية التي تحول دون ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.

٢– تحديد المعوقات المجتمعية المرتبطة بأعضاء المجتمع المحلي التي تحول دون ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.

٣– تحديد المعوقات العامة المرتبطة بالمجتمع الخارجي التي تحول دون ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.

٤– تحديد مقترحات ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.

رابعًا: تساؤلات البحث:

يسعى البحث الحالي إلى الإجابة على تساؤل رئيسي مؤداة "**ما معوقات ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟**"، وينبثق منه مجموعة من التساؤلات الفرعية، مؤداها: –

١– ما المعوقات التنظيمية المرتبطة بالجمعية التي تحول دون ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟

٢– ما المعوقات المجتمعية المرتبطة بأعضاء المجتمع المحلي التي تحول دون ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟

٣– ما المعوقات العامة المرتبطة بالمجتمع الخارجي التي تحول دون ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟

٤– ما مقترحات ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟

خامسًا: الإجراءات المنهجية للبحث:

١) **نوع البحث:** ينتمى هذا البحث إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف وصف وتحليل متغير ما، حيث تحاول الدراسة الحالية وصف وتحليل استجابات أعضاء مجالس الإدارات بالجمعيات والمؤسسات الأهلية مجال الدراسة بمحافظة الفيوم حول معوقات ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.

٢) **المنهج المستخدم:** وتم استخدام المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات والمؤسسات الأهلية مجال الدراسة بمحافظة الفيوم، وتم اختيار عدد (٣٣) جمعية ومؤسسة أهلية.

٣) **أدوات البحث:** اعتمد الدارس في هذه الدراسة في جمع البيانات على استمارة استبيان حول "معوقات ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية"، مطبقة على أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات والمؤسسات الأهلية مجال الدراسة بمحافظة الفيوم.

٤) **مجالات البحث:**

أ- **المجال المكاني:** تم تطبيق الدراسة على الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في مجال البيئة بمحافظة الفيوم، والتي تستهدف تنفيذ برامج تنموية فى مجال التنمية والبيئة، وقد بلغ عددها (٣٣) جمعية ومؤسسة أهلية.

ب- **المجال البشري:** يمثل المجتمع الكلي للدراسة عدد (٢٧٧) مفردة من أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات والمؤسسات الأهلية مجال الدراسة، وتم تطبيق الدراسة عليهم كحصر شامل واستجاب منهم عدد (٢٤٩) مفردة، وهو العدد الفعلي الذي أتيحت للباحث فرصة التطبيق عليه والحصول على استجابات، ويمكن توضيح خصائص أفراد عينة البحث من خلال مجموعة المتغيرات الموضحة، كالتالي:

جدول رقم (١)

يوضح خصائص عينة الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة الذين أدلو باستجاباتهم على استبيان "واقع ممارسة الجمعيات الأهلية الاقتصاد الأخضر لتحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية" (ن = ٢٤٩)

الصفة	الاستجابة	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	ملاحظات
النوع	ذكر.	١٤٢	٥٧٪	
	أنثى.	١٠٧	٤٣٪	
	الإجمالي	٢٤٩	١٠٠	
السن	أقل من ٣٠ سنة.	٣١	١٢٪	
	من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة.	٧٣	٢٩٪	
	من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة.	٨٧	٣٥٪	
	من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة.	٤٨	١٩٪	
	٦٠ سنة فأكثر.	١٠	٤٪	
	الإجمالي	٢٤٩	١٠٠	
المؤهل الدراسي	مؤهل متوسط.	١٢	٥٪	
	مؤهل فوق متوسط.	٣٧	١٥٪	
	بكالوريوس / ليسانس.	١١٢	٤٥٪	
	دبلوم الدراسات العليا.	٣٩	١٦٪	
	ماجيستير.	٣١	١٢٪	
	دكتوراه.	١٨	٧٪	
	الإجمالي	٢٤٩	١٠٠	
الوظيفة بالجمعية	رئيس مجلس إدارة.	١٣	٥٪	
	نائب رئيس مجلس الإدارة.	٢٢	٩٪	
	مدير الجمعية.	٣٣	١٣٪	
	أمين صندوق.	٢٨	١١٪	
	عضو مجلس إدارة.	١٠٣	٤١٪	
	أخصائي اجتماعي.	١٦	٦٪	
	سكرتير.	٢٨	١١٪	
	مدير إدارة المشروعات.	٢	١٪	
	منسق برامج	٣	١٪	
	مسئول توعية.	١	٠٪	
	الإجمالي	٢٤٩	١٠٠	
عدد سنوات الخبرة	أقل من ٣ سنوات.	٥٠	٢٠٪	
	من ٣ إلى ٥ سنوات.	٧٥	٣٠٪	
	من ٥ إلى ١٠ سنوات.	٤٤	١٨٪	
	١٠ سنوات فأكثر.	٨٠	٣٢٪	
	الإجمالي	٢٤٩	١٠٠	
الحصول على دورات تدريبية	نعم.	٩٥	٣٨٪	
	لا.	١٥٤	٦٢٪	
	الإجمالي	٢٤٩	١٠٠	

ويوضح الجدول السابق البيانات الوصفية لعينة الدراسة المتعلقة بالخصائص وفقا لمتغيرات النوع، والسن، والمؤهل التعليمي، والوظيفية بالجمعية، وعدد سنوات الخبرة، والحصول علي دورت تدريبية وأوجه الاستفادة من الدورات التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة أفراد عينة الدراسة الذين أجابوا على استبيان "معوقات ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية".

ت– المجال الزمني: وهو فترة إجراء الدراسة بشقيها النظري والميداني.

سادسًا: عرض وتحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة:

فيما يلي عرض وتحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة المرتبطة باستبيان "معوقات ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية". المطبق على أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية مجال الدراسة الراهنة.

١– **عرض وتحليل وتفسير ومناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة التساؤل الأول: ما المعوقات التنظيمية المرتبطة بالجمعية التي تحول دون ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟**

جدول رقم (٢)

يوضح البعد الأول: المعوقات التنظيمية المرتبطة بالجمعية التي تحول دون ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية. (ن= ٢٤٩)

كود العبارة	العبـــــــــارة	دائماً		أحياناً		أبداً		التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%								
T1_D6_In1_ph1	ضعف خبرة ومهارة العاملين بالجمعية في تنفيذ برامج ومشروعات الاقتصاد الأخضر.	111	45%	62	25%	76	31%	463	154.33	9.25	46.30	1.86	0.857	61.98	8
T1_D6_In1_ph2	عدم وجود قنوات اتصال قوية بين العاملين بالجمعية.	84	34%	54	22%	111	45%	525	175.00	10.49	52.50	2.11	0.880	70.28	4
T1_D6_In1_ph3	الازدواجية في البرامج والأنشطة البيئية التي تقدمها الجمعية.	66	27%	68	27%	115	46%	547	182.33	10.93	54.70	2.20	0.831	73.23	1
T1_D6_In1_ph4	افتقار الجمعية إلى التمويل الكافي لتنفيذ مشاريعها البيئية والمستدامة.	120	48%	48	19%	80	32%	456	152.00	9.11	45.60	1.85	0.894	61.04	9
T1_D6_In1_ph5	البيروقراطية والروتين في إجراءات القيام بالمشروعات البيئية.	117	47%	75	30%	57	23%	438	146.00	8.75	43.80	1.76	0.802	58.63	10
T1_D6_In1_ph6	عدم وجود آليات تقييم دقيقة لضمان نجاح المشاريع البيئية بالجمعية.	69	28%	106	43%	74	30%	503	167.67	10.05	50.30	2.02	0.759	67.34	6
T1_D6_In1_ph7	ندرة المعلومات والبيانات عن المجتمع الذي تخدمه الجمعية.	85	34%	78	31%	86	35%	499	166.33	9.97	49.90	2.00	0.830	66.80	7
T1_D6_In1_ph8	وجود خلافات وصراعات ومشكلات إدارية بين أعضاء الجمعية.	76	31%	67	27%	106	43%	528	176.00	10.55	52.80	2.12	0.848	70.68	3
T1_D6_In1_ph9	عجز الخدمات المقدمة من الجمعية لإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين.	55	22%	98	39%	96	39%	539	179.67	10.77	53.90	2.16	0.763	72.16	2
T1_D6_In1_ph10	ضعف التنسيق بين الجمعية والجمعيات الأخرى العاملة في مجال حماية البيئة.	78	31%	84	34%	87	35%	507	169.00	10.13	50.70	2.04	0.815	67.87	5
	البعد ككل							مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الأوزان المرجحة	مجموع النسب المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	معدل القوة
								5005	1668.33	100.00	500.50	2.01	0.6026	67.00	متوسط

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٢)، والذي يوضح "**البعد الأول: المعوقات التنظيمية المرتبطة بالجمعية التي تحول دون ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية**"، ويتضح أن هذه الاستجابات أنها جاءت مرتبة وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة، كما يلي:

١)في الترتيب (الأول) جاءت عبارة "**الازدواجية في البرامج والأنشطة البيئية التي تقدمها الجمعية.**"، وبقوة نسبية (٧٣.٢٣٪)، ونسبة مرجحة (١٠.٩٣٪).

٢)في الترتيب (الثاني) جاءت عبارة "**عجز الخدمات المقدمة من الجمعية لإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين.**"، وبقوة نسبية (٧٢.١٦٪)، ونسبة مرجحة (١٠.٧٧٪).

٣)في الترتيب (الثالث) جاءت عبارة "**وجود خلافات وصراعات ومشكلات إدارية بين أعضاء الجمعية.**"، وبقوة نسبية (٧٠.٦٨%)، ونسبة مرجحة (١٠.٥٥٪).

٤)في الترتيب (الرابع) جاءت عبارة "**عدم وجود قنوات اتصال قوية بين العاملين بالجمعية.**"، وبقوة نسبية (٧٠.٢٨٪)، ونسبة مرجحة (١٠.٤٩٪).

٥)في الترتيب (الخامس) جاءت عبارة "**ضعف التنسيق بين الجمعية والجمعيات الأخرى العاملة في مجال حماية البيئة.**"، وبقوة نسبية (٦٧.٨٧٪)، ونسبة مرجحة (١٠.١٣٪).

٦)في الترتيب (السادس) جاءت عبارة "**عدم وجود آليات تقييم دقيقة لضمان نجاح المشاريع البيئية بالجمعية.**"، وبقوة نسبية (٦٧.٣٤٪)، ونسبة مرجحة (١٠.٠٥٪).

٧)في الترتيب (السابع) جاءت عبارة "**ندرة المعلومات والبيانات عن المجتمع الذي تخدمه الجمعية.**"، وبقوة نسبية (٦٦.٨٠٪)، ونسبة مرجحة (٩.٩٧٪).

٨)في الترتيب (الثامن) جاءت عبارة "**ضعف خبرة ومهارة العاملين بالجمعية في تنفيذ برامج ومشروعات الاقتصاد الأخضر.**"، وبقوة نسبية (٦١.٩٨٪)، ونسبة مرجحة (٩.٢٥٪).

٩)في الترتيب (التاسع) جاءت عبارة "**افتقار الجمعية إلى التمويل الكافي لتنفيذ مشاريعها البيئية والمستدامة.**"، وبقوة نسبية (٦١.٠٤٪)، ونسبة مرجحة (٩.١١٪).

١٠)في الترتيب (العاشر) جاءت عبارة "**البيروقراطية والروتين في إجراءات القيام بالمشروعات البيئية.**"، وبقوة نسبية (٥٨.٦٣٪)، ونسبة مرجحة (٨.٧٥٪).

ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة بمقدار (٥٠٠٥)، ومجموع أوزان مرجحة لهذه التكرارات بمقدار (١٦٦٨.٣٣)، ومتوسط مرجح مقداره (٥٠٠.٥٠)، ومتوسط حسابي عام مقداره (٢.٠١)، وانحراف معياري مقداره (٠.٦٠٢٦)، وقوة نسبية بلغت (٦٧.٠٠٪)، وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن الجمعيات الأهلية **تعاني بمستوى متوسط من المعوقات التنظيمية المرتبطة بالجمعية التى تؤثر سلباً على ممارستها للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية،** هذا وقد ترجع تلك النتائج التي حصل عليها هذا البعد إلى مجموعة من الأسباب، أهمها نقص الخبرات والكوادر المدربة والمتخصصين في مجال البيئة والاقتصاد الاخضر تحديداً؛ لما لذلك من دور فعال في مساعدة الجمعية على تحقيق أهدافها، ويؤدي عدم توافره بشكل كافي إلي قلى كفاءة المنظمة في آداء وظائفها بشكل فعال، كما قد تعود إلي نقص الكوادر والأخصائيين للإشراف على تنفيذ البرامج والأنشطة البيئة، وقلة فرص الجمعية في الاستفادة من الموارد المحلية المتوفرة بالمجتمع المحلي، وتعقد إجراءات الحصول علي المنح والمشاريع من الهيئات المانحة، وبرغم ذلك يمكن القول بأن هذه الجمعيات ما زال يمكنها التغلب على تلك المعوقات من خلال العمل على إيجاد متخصصين لزيادة الموارد المالية للإنفاق على تلك البرامج والأنشطة المتعلقة بممارسات الاقتصاد الأخضر، وكذلك حسن توزيع المسئوليات والأدوار على العاملين والمشرفين على تنفيذ المشروعات البيئية، والأهم من ذلك العمل من خلال خطة مسبقة للعمل لتحقيق الأهداف البيئية للجمعية، وضرورة تعزيز قنوات الاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين بالجمعية حتي لا يؤثر ذلك على فريق العمل بها، ولا يؤدي إلي العشوائية في العمل وتنفيذ المشروعات وتقديم الخدمات البيئية المختلفة، وبالتالي تصبح أكثر كفاءة في العمل. ،

وفي هذا السياق فأن نتائج هذه الدراسة تتفق مع نتائج **دراسة يحيى (٢٠٠٠)** التي خلصلت إلى أن الجمعيات الأهلية تعاني من نقص الخبرات العلمية، وسيطرة روح الذاتية على معظم العاملين بتلك الجمعيات مما يؤدي إلى عزوف بعض الأفراد عن المشاركة في الجهود التنموية والتطوعية بالجمعية.

٢- **عرض وتحليل وتفسير ومناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة التساؤل الثاني: ما المعوقات المجتمعية المرتبطة بأعضاء المجتمع المحلي التي تحول دون ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟**

جدول رقم (٣)

يوضح البعد الثاني: المعوقات المجتمعية المرتبطة بأعضاء المجتمع المحلي التي تحول دون ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية. (ن= ٢٤٩)

كود العبارة	العبـــــــــارة	دائماً		أحياناً		أبداً		التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%								
T1_D6_In2_ph1	عدم وجود تعاون بين أعضاء الجمعية وسكان المجتمع المحلي.	69	28%	73	29%	107	43%	536	178.67	11.56	53.60	2.15	0.828	71.75	1
T1_D6_In2_ph2	عدم تدريب القيادات الشعبية وتزويدهم بالمهارات اللازمة للعمل بالمشروعات البيئية.	58	23%	118	47%	73	29%	513	171.00	11.07	51.30	2.06	0.724	68.67	2
T1_D6_In2_ph3	عدم درابة الأهالي بحقوقها المكفولة لها لحمايتها من المخاطر البيئية.	94	38%	92	37%	63	25%	467	155.67	10.07	46.70	1.88	0.786	62.52	5
T1_D6_In2_ph4	عزوف الأهالي عن المشاركة في الأنشطة والبرامج والمشروعات البيئية بالجمعية.	88	35%	94	38%	67	27%	477	159.00	10.29	47.70	1.92	0.786	63.86	4
T1_D6_In2_ph5	انتشار الأمية التعليمية والرقمية بين سكان المجتمع المحلي.	129	52%	69	28%	51	20%	420	140.00	9.06	42.00	1.69	0.792	56.22	9
T1_D6_In2_ph6	ضعف الموارد والإمكانات لدى سكان المجتمع المحلي.	142	57%	56	22%	51	20%	407	135.67	8.78	40.70	1.63	0.803	54.48	10
T1_D6_In2_ph7	غياب الوعي المجتمعي بأهمية قضايا البيئة والمخاطر المترتبة عليها.	128	51%	50	20%	71	29%	441	147.00	9.51	44.10	1.77	0.866	59.04	7
T1_D6_In2_ph8	نقص وعي الأهالي بأهمية جهود الجمعيات الأهلية في تحقيق الاستدامة البيئية.	130	52%	61	24%	58	23%	426	142.00	9.19	42.60	1.71	0.821	57.03	8
T1_D6_In2_ph9	عدم وجود اتفاق بين سكان المجتمع المحلي حول طبيعة المشروعات البيئية.	102	41%	87	35%	60	24%	456	152.00	9.84	45.60	1.83	0.790	61.04	6
T1_D6_In2_ph10	عدم وجود خبرات قيادية بالمجتمع المحلي تهتم بالعمل البيئي.	96	39%	62	25%	91	37%	493	164.33	10.63	49.30	1.98	0.868	66.00	3
البعد ككل								مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الأوزان المرجحة	مجموع النسب المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	معدل القوة
								4636	1545.33	100.00	463.60	1.86	0.6263	62.06	متوسط

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٣)، والذي يوضح "**البعد الثاني: المعوقات المجتمعية المرتبطة بأعضاء المجتمع المحلي التي تحول دون ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية**"، ويتضح أن هذه الاستجابات أنها جاءت مرتبة وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة، كما يلي:

١)في الترتيب (الأول) جاءت عبارة "**عدم وجود تعاون بين أعضاء الجمعية وسكان المجتمع المحلي.**"، وبقوة نسبية (٧١.٧٥٪)، ونسبة مرجحة (١١.٥٦٪).

٢)في الترتيب (الثاني) جاءت عبارة "**عدم تدريب القيادات الشعبية وتزويدهم بالمهارات اللازمة للعمل بالمشروعات البيئية.**"، وبقوة نسبية (٦٨.٦٧٪)، ونسبة مرجحة (١١.٠٧٪).

٣)في الترتيب (الثالث) جاءت عبارة "**عدم وجود خبرات قيادية بالمجتمع المحلي تهتم بالعمل البيئي.**"، وبقوة نسبية (٦٦.٠٠٪)، ونسبة مرجحة (١٠.٦٣٪).

٤)في الترتيب (الرابع) جاءت عبارة "**عزوف الأهالي عن المشاركة في الأنشطة والبرامج والمشروعات البيئية بالجمعية.**"، وبقوة نسبية (٦٣.٨٦٪)، ونسبة مرجحة (١٠.٢٩٪).

٥)في الترتيب (الخامس) جاءت عبارة "**عدم دراية الأهالي بحقوقها المكفولة لها لحمايتها من المخاطر البيئية.**"، وبقوة نسبية (٦٢.٥٢٪)، ونسبة مرجحة (١٠.٠٧٪).

٦)في الترتيب (السادس) جاءت عبارة "**عدم وجود اتفاق بين سكان المجتمع المحلي حول طبيعة المشروعات البيئية.**"، وبقوة نسبية (٦١.٠٤٪)، ونسبة مرجحة (٩.٨٤٪).

٧)في الترتيب (السابع) جاءت عبارة "**غياب الوعي المجتمعي بأهمية قضايا البيئة والمخاطر المترتبة عليها.**"، وبقوة نسبية (٥٩.٠٤٪)، ونسبة مرجحة (٩.٥١٪).

٨)في الترتيب (الثامن) جاءت عبارة "**نقص وعي الأهالي بأهمية جهود الجمعيات الأهلية في تحقيق الاستدامة البيئية.**"، وبقوة نسبية (٥٧.٠٣٪)، ونسبة مرجحة (٩.١٩٪).

٩)في الترتيب (التاسع) جاءت عبارة "**انتشار الأمية التعليمية والرقمية بين سكان المجتمع المحلي.**"، وبقوة نسبية (٥٦.٢٢٪)، ونسبة مرجحة (٩.٠٦٪).

١٠)في الترتيب (العاشر) جاءت عبارة "**ضعف الموارد والإمكانات لدى سكان المجتمع المحلي.**"، وبقوة نسبية (٥٤.٤٨٪)، ونسبة مرجحة (٨.٧٨٪).

ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة بمقدار (٤٦٣٦)، ومجموع أوزان مرجحة لهذه التكرارات بمقدار (١٥٤٥.٣٣)، ومتوسط مرجح مقداره (٤٦٣.٦٠)، ومتوسط حسابي عام مقداره (١.٨٦)، وانحراف معياري مقداره (٠.٦٢٦٣)، وقوة نسبية بلغت (٦٢.٠٦٪)، وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن الجمعيات الأهلية **تعاني بمستوى متوسط المعوقات المجتمعية المرتبطة بأعضاء المجتمع المحلي التى تؤثر سلباً على ممارستها للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية**، هذا وقد تعود تلك النتائج إلى عزوف الأهالي والقيادات الشعبية بالمجتمعات المحلية بالمناطق العشوائية عن المشاركة في الأنشطة والبرامج البيئية الخاصة بالجمعية، وعدم معرفة أعضاء المجتمع المحلي بالأنشطة والبرامج والمشروعات والخدمات البيئية التي تنفذها الجمعية للإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، الإضافة إلى عامل آخر شديد الأهمية وهو وعدم اقتناعهن بالحلول التي تقدمها الجمعية لمواجهة المشكلات البيئية، والعادات السلبية المتأصلة في المجتمع المحلي من السلوكيات الضارة بالبيئة مثل القاء المخلفات في الشوارع وحرق المخلفات الزراعية وتلويث موارد المياة الطبيعية، وتجريف الأرضي الزراعية والبناء عليها واستخدام المبيدات الضارة، بالضافة إلى عامل آخر مهم وهو عدم ثقة الأهالي في قدرة الجمعية على مواجهة المشكلات البيئية، وبالرغم من ذلك فإن هذه الجمعيات يمكنها التغلب على تلك المعوقات إذا ما همت بالعمل على زيادة معرفة ووعي الأهالي بالأنشطة والبرامج والمشروعات الخدمات البيئية المختلفة التي تقدمها الجمعية، وتوفير الخدمات البيئية الملحة التي يحتاج إليها المجتمع المحلي وفقًا لرغبات الأهالي واحتياجاتهم الملحة، والعمل على تشجيعهن على المشاركة في الأنشطة والبرامج االبيئية وتقديم الحوافز للمشاركين منهم، مع تطوير الخدمات والبرامج المقدمة باستمرار، والعمل على تدعيم علاقة مهنية طيبة بين القائمين علي تنفيذ تلك البرامج والمشروعات وبين الأهالي والقيادات الشعبية بالمجتمع المحلي حيث يتوقف نجاح تلك الجهود على

مشاركتهم حيث تعتبر التخطيط والمشاركة الشعبية أهم دعامتين لتحقيق أهداف طريقة تنظيم المجتمع بصفة عامة والجمعيات والمؤسسات الأهلية بصفة خاصة، وأهداف الاقتصاد الأخضر والاستدامة البيئية على وجه التحديد، وفي هذا السياق فأن نتائج هذه الدراسة تتفق مع نتائج **دراسة الأغا (٢٠٠٨)** التي أوصت بضرورة إتاحة الفرصة للعملاء للمشاركة في وضع الخطط والبرامج واطلاعهم على التقارير والأمور المالية المتعلقة بالمنظمة لتحقيق الشفافية والمصداقية أمام العملاء.

٣- **عرض وتحليل وتفسير ومناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة التساؤل الثالث: ما المعوقات العامة المرتبطة بالمجتمع الخارجي التي تحول دون ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية؟**

جدول رقم (٤)

يوضح البعد الثالث: المعوقات العامة المرتبطة بالمجتمع الخارجي التي تحول دون ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية.(ن= ٢٤٩)

كود العبارة	العبـــــــــــارة	دائماً		أحياناً		أبداً		التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%								
T1_D6_In3_ph1	تعقد إجراءات الحصول على التمويل من الجهات المانحة أو البنوك.	112	45%	67	27%	70	28%	456	152.00	10.15	45.60	1.83	0.840	61.04	5
T1_D6_In3_ph2	صعوبة الحصول على التراخيص اللازمة لتنفيذ المشاريع البيئية.	102	41%	55	22%	92	37%	488	162.67	10.87	48.80	1.96	0.884	65.33	2
T1_D6_In3_ph3	ضعف التمويل الحكومي للجمعيات الأهلية للإنفاق على المشروعات الخضراء.	135	54%	46	18%	68	27%	431	143.67	9.60	43.10	1.73	0.864	57.70	7
T1_D6_In3_ph4	ضعف جهود الجامعات والمراكز البحثية في إيجاد آليات فعالة للمشروعات الخضراء.	124	50%	67	27%	58	23%	432	144.00	9.62	43.20	1.73	0.814	57.83	6
T1_D6_In3_ph5	عدم وجود قنوات اتصال قوية وفعالة بين الأجهزة والمؤسسات المعنية بالبيئة.	94	38%	94	38%	61	24%	465	155.00	10.35	46.50	1.87	0.779	62.25	3
T1_D6_In3_ph6	إهمال أجهزة شئون البيئة المتابعة الدورية للخطط المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.	135	54%	57	23%	57	23%	420	140.00	9.35	42.00	1.69	0.822	56.22	9
T1_D6_In3_ph7	قلة الشراكات بين القطاع الحكومي والأهلي والخاص في تنفيذ المشروعات البيئية.	144	58%	69	28%	36	14%	390	130.00	8.68	39.00	1.57	0.733	52.21	10
T1_D6_In3_ph8	قصور التشريعات والقوانين التي تنظم جهود المحافظة على البيئة.	110	44%	64	26%	75	30%	463	154.33	10.31	46.30	1.86	0.852	61.98	4
T1_D6_In3_ph9	ضعف سياسات المكافحة والرقابة على استخدام المبيدات الكيماوية في الزراعة.	119	48%	79	32%	51	20%	430	143.33	9.57	43.00	1.73	0.781	57.56	8
T1_D6_In3_ph10	عدم وضوح القوانين والتشريعات البيئية المتعلقة بالمشاريع الاقتصادية الخضراء.	73	29%	85	34%	91	37%	516	172.00	11.49	51.60	2.07	0.810	69.08	1
البعد ككل		مجموع التكرارات المرجحة		مجموع الأوزان المرجحة		مجموع النسب المرجحة		4491	1497.00	100.00	449.10	1.80	0.6135	60.12	متوسط

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٤)، والذي يوضح "**البعد الثالث: المعوقات العامة المرتبطة بالمجتمع الخارجي التي تحول دون ممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية**"، ويتضح أن هذه الاستجابات أنها جاءت مرتبة وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة، كما يلي:

١)في الترتيب (الأول) جاءت عبارة "**عدم وضوح القوانين والتشريعات البيئية المتعلقة بالمشاريع الاقتصادية الخضراء**."، وبقوة نسبية (٦٩.٠٨٪)، ونسبة مرجحة (١١.٤٩٪).

٢)في الترتيب (الثاني) جاءت عبارة "**صعوبة الحصول على التراخيص اللازمة لتنفيذ المشاريع البيئية**."، وبقوة نسبية (٦٥.٣٣٪)، ونسبة مرجحة (١٠.٨٧٪).

٣)في الترتيب (الثالث) جاءت عبارة "**عدم وجود قنوات اتصال قوية وفعالة بين الأجهزة والمؤسسات المعنية بالبيئة.**"، وبقوة نسبية (٦٢.٢٥٪)، ونسبة مرجحة (١٠.٣٥٪).

٤)في الترتيب (الرابع) جاءت عبارة "**قصور التشريعات والقوانين التي تنظم جهود المحافظة على البيئة.**"، وبقوة نسبية (٦١.٩٨٪)، ونسبة مرجحة (١٠.٣١٪).

٥)في الترتيب (الخامس) جاءت عبارة "**تعقد إجراءات الحصول على التمويل من الجهات المانحة أو البنوك.**"، وبقوة نسبية (٦١.٠٤٪)، ونسبة مرجحة (١٠.١٥٪).

٦)في الترتيب (السادس) جاءت عبارة "**ضعف جهود الجامعات والمراكز البحثية في إيجاد آليات فعالة للمشروعات الخضراء.**"، وبقوة نسبية (٥٧.٨٣٪)، ونسبة مرجحة (٩.٦٢٪).

٧)في الترتيب (السابع) جاءت عبارة "**ضعف التمويل الحكومي للجمعيات الأهلية للإنفاق على المشروعات الخضراء.**"، وبقوة نسبية (٥٧.٧٠٪)، ونسبة مرجحة (٩.٦٠٪).

٨)في الترتيب (الثامن) جاءت عبارة "**ضعف سياسات المكافحة والرقابة على استخدام المبيدات الكيماوية في الزراعة.**"، وبقوة نسبية (٥٧.٥٦٪)، ونسبة مرجحة (٩.٥٧٪).

٩)في الترتيب (التاسع) جاءت عبارة "**إهمال أجهزة شئون البيئة المتابعة الدورية للخطط المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.**"، وبقوة نسبية (٥٦.٢٢٪)، ونسبة مرجحة (٩.٣٥٪).

١٠)في الترتيب (العاشر) جاءت عبارة "**قلة الشراكات بين القطاع الحكومي والأهلي والخاص في تنفيذ المشروعات البيئية.**"، وبقوة نسبية (٥٢.٢١٪)، ونسبة مرجحة (٨.٦٨٪).

ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة بمقدار (٤٤٩١)، ومجموع أوزان مرجحة لهذه التكرارات بمقدار (١٤٩٧.٠٠)، ومتوسط مرجح مقداره (٤٤٩.١٠)، ومتوسط حسابي عام مقداره (١.٨٠)، وانحراف معياري مقداره (٠.٦١٣٥)، وقوة نسبية بلغت (٦٠.١٢٪)، وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن الجمعيات الأهلية **تعاني بمستوى متوسط من المعوقات العامة المرتبطة بالمجتمع الخارجي التى تؤثر سلباً على ممارستها للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية**، ويمكن أن تكون تلك النتائج بسبب نقص وسائل الاتصال الفعالة بين الجمعيات والهيئات المختصة داخل المجتمع المحلي، وصعوبة الحصول على الموارد المادية من المجتمع المحلي ومؤسساته أو التمويل للمشروعات البيئية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر من الهيئات والجهات المانحة، حيث تتطلب موارد مالية كبيرة تكون دائمًا أكبر من الطاقة التمويلية بالجمعية، وأيضًا الافتقار إلي الجهود التطوعية من الأهالي في دعم أنشطة ومشروعات الجمعية، وكذلك عدم التكامل والتنسيق في تقديم الخدمات بين المنظمات الحكومية والأهلية والخاصة والتي تمثل ثلاثي عملية التنمية المستدامة، وكذلك عدم وجود وسائل اتصال بين أعضاء المجتمع المحلي والمنظمات للتعرف على خدماتها والاستفادة منها، بالإضافة إلى نقطة هامة وفاصلة لنجاح اي مشروعات وجهود تنموية وعدم وجود الوعي المجتمعي بأهمية دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية، وعدم توافر التنسيق والتعاون بين الجمعيات العاملة في مجال البيئة أثناء تنفيذ أنشطة الاقتصاد الأخضر بالمجتمعات المحلية، هذا بالإضافة إلى نقطة هامة أيضًا وهى التنافس غير العادل والتناحر

بين الجمعيات الأهلية على مصادر التمويل للبرامج والخدمات وحصول الجمعيات التي لديها ثقل ولوبي أقوى على معظم التمويل والمنح من الهيئات والجهات المحلية والدولية المانحة وحرمان باقي الجمعيات الأخرى والتي قد تكون أكثر استحقاقًا لتلك المنح، وقد تكون أكثر فعالية من تلك المستأثرة بكافة المنح، وبالرغم من ذلك فإنه يمكن للجمعيات الأهلية التغلب على تلك المعوقات إذا اهتمت بضرورة توفير الموارد البشرية (متطوعين وعاملين) وتشجيع التطوع في المشروعات والأنشطة البيئية المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، ودراسة الاحتياجات والمشكلات البيئية بالمجتمع المحلي بأسلوب علمي منظم، والعمل على تحقيق التكامل في تقديم الخدمات بين الجهود الأهلية والحكومية في تنفيذ المشروعات وتقديم الخدمات لسكان المجتمع المحلي، وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة عن تلك المجتمعات، وتكثيف الاهتمام بإعداد برامج لتوعية المجتمع بالمشكلات البيئية التي تعاني المجتمعات وقضايا المناخ والمخاطر التي تتعرض لها بسبب إهمال التعامل معها، هذا وتتفق تلك النتائج مع ما توصلت اليه نتائج **دارسة الجمل (٢٠١١)** التي هدفت إلى التعرف على الواقع الفعلي لبناء قدرات الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني، والتعرف على المشكلات والمعوقات التي تواجه عملية بناء قدراتها المؤسسية، ووضع تصور مقترح من منظور تنظيم المجتمع لتدعيم عملية بناء قدرات الجمعيات الأهلية.

٤- <u>عرض وتحليل وتفسير ومناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة التساؤل الرابع:</u> ما مقترحات العامة لممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلي ؟

جدول رقم (٥)

يوضح البعد الرابع: مقترحات العامة لممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلي. (ن= ٢٤٩)

كود العبارة	العبـــــــــارة	دائماً		أحياناً		أبداً		التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%								
T1_D7_ph 1	زيادة التمويل المقدم من الحكومة للخطط والبرامج المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.	171	69%	33	13%	45	18%	624	208.00	9.54	62.40	2.51	0.784	83.53	10
T1_D7_ph 2	تزويد المسئولين بالخبرات والمهارات المرتبطة بتنفيذ المشروعات البيئية.	202	81%	23	9%	24	10%	676	225.33	10.34	67.60	2.71	0.631	90.50	2
T1_D7_ph 3	تنمية الوعي العام بأهمية الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.	209	84%	19	8%	21	8%	686	228.67	10.49	68.60	2.76	0.596	91.83	1
T1_D7_ph 4	توفير المعدات الحديثة اللازمة لجمع القمامة ونظافة الشوارع.	189	76%	36	14%	24	10%	663	221.00	10.14	66.30	2.66	0.647	88.76	3
T1_D7_ph 5	رفع كفاءة خدمات البنية الأساسية في المدن والمناطق الريفية.	180	72%	35	14%	34	14%	644	214.67	9.85	64.40	2.59	0.720	86.21	8
T1_D7_ph 6	تطوير السياسات والخطط البيئية بالمجتمعات المحلية.	185	74%	30	12%	34	14%	649	216.33	9.93	64.90	2.61	0.717	86.88	6
T1_D7_ph 7	توفير المعلومات الكافية لدعم المشاريع البيئية للجمعيات الأهلية.	189	76%	28	11%	32	13%	655	218.33	10.02	65.50	2.63	0.701	87.68	4
T1_D7_ph 8	زيادة الاستثمارات البيئية من أجل قطاع زراعي أكثر إنتاجية وتنوع.	182	73%	35	14%	32	13%	648	216.00	9.91	64.80	2.60	0.706	86.75	7
T1_D7_ph 9	استحداث طرق مبتكرة لمعالجة مياه الصرف الصحي والزراعي.	185	74%	33	13%	31	12%	652	217.33	9.97	65.20	2.62	0.698	87.28	5
T1_D7_ph 10	تطوير أجهزة الرصد البيئي للملوثات بالمجتمعات المحلية.	181	73%	31	12%	37	15%	642	214.00	9.82	64.20	2.58	0.737	85.94	9
	البعد ككل							مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الأوزان المرجحة	مجموع النسب المرجحة	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	معدل القوة
								6539	2179.67	100.00	653.90	2.63	0.5243	87.54	مرتفعة

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٥)، والذي يوضح "**البعد الرابع: مقترحات عامة لممارسة الجمعيات الأهلية الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية**"، ويتضح أن هذه الاستجابات أنها جاءت مرتبة وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة، كما يلي:

١)في الترتيب (الأول) جاءت عبارة "**تنمية الوعي العام بأهمية الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.**"، وبقوة نسبية (٩١.٨٣٪)، ونسبة مرجحة (١٠.٤٩٪).

٢)في الترتيب (الثاني) جاءت عبارة "**تزويد المسئولين بالخبرات والمهارات المرتبطة بتنفيذ المشروعات البيئية.**"، وبقوة نسبية (٩٠.٥٠٪)، ونسبة مرجحة (١٠.٣٤٪).

٣)في الترتيب (الثالث) جاءت عبارة "**توفير المعدات الحديثة اللازمة لجمع القمامة ونظافة الشوارع.**"، وبقوة نسبية (٨٨.٧٦٪)، ونسبة مرجحة (١٠.١٤٪).

٤)في الترتيب (الرابع) جاءت عبارة "**توفير المعلومات الكافية لدعم المشاريع البيئية للجمعيات الأهلية.**"، وبقوة نسبية (٨٧.٦٨٪)، ونسبة مرجحة (١٠.٠٢٪).

٥)في الترتيب (الخامس) جاءت عبارة "**استحداث طرق مبتكرة لمعالجة مياه الصرف الصحي والزراعي.**"، وبقوة نسبية (٨٧.٢٨٪)، ونسبة مرجحة (٩.٩٧٪).

٦)في الترتيب (السادس) جاءت عبارة "**تطوير السياسات والخطط البيئية بالمجتمعات المحلية.**"، وبقوة نسبية (٨٦.٨٨٪)، ونسبة مرجحة (٩.٩٣٪).

٧)في الترتيب (السابع) جاءت عبارة "**زيادة الاستثمارات البيئية من أجل قطاع زراعي أكثر إنتاجية وتنوع.**"، وبقوة نسبية (٨٦.٧٥٪)، ونسبة مرجحة (٩.٩١٪).

٨)في الترتيب (الثامن) جاءت عبارة "**رفع كفاءة خدمات البنية الأساسية في المدن والمناطق الريفية.**"، وبقوة نسبية (٨٦.٢١٪)، ونسبة مرجحة (٩.٨٥٪).

٩)في الترتيب (التاسع) جاءت عبارة "**تطوير أجهزة الرصد البيئي للملوثات بالمجتمعات المحلية.**"، وبقوة نسبية (٨٥.٩٤٪)، ونسبة مرجحة (٩.٨٢٪).

١٠)في الترتيب (العاشر) جاءت عبارة "**زيادة التمويل المقدم من الحكومة للخطط والبرامج المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.**"، وبقوة نسبية (٨٣.٥٣٪)، ونسبة مرجحة (٩.٥٤٪).

ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة بمقدار (٦٥٣٩)، ومجموع أوزان مرجحة لهذه التكرارات بمقدار (٢١٧٩.٦٧)، ومتوسط مرجح مقداره (٦٥٣.٩٠)، ومتوسط حسابي عام مقداره (2.63)، وانحراف معياري مقداره (0.5243)، وقوة نسبية بلغت (٨٧.٥٤٪)، وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن هناك **نسبة موافقة مرتفعة على المقترحات العامة لممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية**، وهذا ما يعكس حاجة الجمعيات الأهلية إلى الكثير من الدعم والتطوير من أجل المساهمة الفعالة في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية، وهناك العديد من المقومات التي يمكن أن تساهم في تحقيق ذلك، والتي تم التوصل إلها من خلال الاستماع إلى أراء وملاحظات العديد من الخبراء الأكاديميين والممارسين في مجال البيئة منها، مقومات تتعلق بتوفير الامكانيات المادية والتكنولوجية للجمعية، وزراعة الأشجار المثمرة في الشوارع بدلاً الأشجار عديمة الفائدة،

وتدعيم المبادرات المجتمعية التي تخدم نمو البيئة الخضراء، تحسين الدخل والتخفيف من الفقر بالمجتمعات المحلية، ومراعاة استدامة الخدمات الاقتصادية الخضراء، وتوفير الدعم المادى والمعنوى للجمعيات المهتمة بالمشروعات الخضراء لتحفيزهم على العمل، بالإضافة إلى تعزيز عملية التحول الأخضر فى كل موسسات الدولة حكومية أو أهلية أو خاصة، والتوعية بمخاطر الإنبعاثات الكربونية والتغيرات المناخية، بإضافة إلى نقطة هامة وهي تنمية وعي المزارعين بإعادة تدوير المخلفات الزراعية للاستفادة منها، وإقامة مشروعات شراكة ذات طابع نوعي خدمي وتوعوي بين مجموعة من الجمعيات على مستوى النطاق الجغرافى لاستحداث مصادر دخل لهذه الجمعيات تساعد فى تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة وأهداف المشروعات الخضراء بصفة خاصة، وضرورة نشر بتنمية الوعي المجتمعي بطبيعة الاقتصاد الأخضر، ومشاركة الأهالي في أنشطة تجميل البيئة والمشروعات الخضراء، وتدعيم الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدنى والدولة فى توفير وظاءف خضراء للمواطنين، بالإضافة إلى الدور الكبير لوسائل الإعلام فى تنميه الفكر بالاهتمام بالبيئة التوعيه وبالتثقيف البيئي من اجل المحافظه علي البيئه وحمايتها من التلوث، والتحول الأخضر، وكذلك العمل على تعزيز مفاهيم التسويق الاجتماعي – التسويق البيئي – التحليل التقويمي للممارسات البيئية – الوظائف الخضراء – والمؤسسات الخضراء – والتمويل الأخضر – والمواطنة الخضراء من خلال تضمين أنشطة التثقيف البيئي ضمن كاف البرامج والأنشطة البيئية بالمجتمعات المحلية، ومحو الأمية الرقمية والتكنولوجية من المجتمعات المحلية، تعزيز فرص التعاون والتشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني في الارتقاء بالبيئة ونفيذ المشروعات الخضراء، وتخصيص أماكن مجهزة للأهالي المتضررين من الكوارث والحروب والأزمات، وتنظيم مسابقات بيئية بين مؤسسات المجتمع المدني تركز على تاصيل منظومة زيادة الوعي بالمخاطر البيئية على الفرد والأسرة والمجتمع ونشر ثقافة وفكر الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وتوعيه الأهالي بكل القوانين والتشريعات البيئية من أجل المحافظة علي البيئة وحمايتها من التلوث، بالإضافة إلى الاهتمام بالتقنيات والتكنولوجيا النظيفة التي لا تحدث أضراراً بالبيئة، وتدريب الأهالي علي استخدامها، والتركيز في المقام الأول على الاهتمام بتنمية السلوك الإنساني في التعامل مع موارد البيئة والخدمات المقدمة لهم، وحثهم علي الاستخدام الرشيد لها واستغلالها أفضل استغلال ممكن، بما يرتقي بحياة المواطن اليومية وجدولة هذا الارتباط حتى يكون أكثر تاثيراً وتغييراً في سلوكه وبما ينعكس إيجابًا على سلوك المجتمع ككل وتصبح ثقافة متأصلة في المجتمع تساهم في تحقيق التغيير المرغوب والمقصود، وذلك يكون من خلال استثارة سكان المجتمع المحلى بأهمية الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية ومن ثم ضمان مشاركتهم بالجهود الذاتية والتطوعية، وعرض نماذج للممارسات والتجارب الجيدة في مجال الانتقال للاقتصاد الأخضر، والاستفادة منها فى المجتمعات المحلية.

سابعاً: نتائج البحث:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي: –

- أسفرت نتائج الدراسة عن معاناة الجمعيات الأهلية بمستوى متوسط من المعوقات التنظيمية المرتبطة بالجمعية التى تؤثر سلباً على ممارستها للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية، وجائت هذه النتيجة وفق مجموعة الاستجابات التي تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة بمقدار (٥٠٠٥)، ومجموع أوزان مرجحة لهذه التكرارات بمقدار (١٦٦٨.٣٣)، ومتوسط مرجح مقداره (٥٠٠.٥٠)، ومتوسط حسابي عام مقداره (٢.٠١)، وانحراف معياري مقداره (٠.٦٠٢٦)، وقوة نسبية بلغت (٦٧.٠٠٪).
- أسفرت نتائج الدراسة عن معاناة الجمعيات الأهلية بمستوى متوسط من المعوقات المجتمعية المرتبطة بأعضاء المجتمع المحلي التى تؤثر سلباً على ممارستها للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية، وجائت هذه النتيجة وفق مجموعة الاستجابات التي تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة بمقدار (٤٦٣٦)، ومجموع أوزان مرجحة لهذه التكرارات بمقدار (١٥٤٥.٣٣)، ومتوسط مرجح مقداره (٤٦٣.٦٠)، ومتوسط حسابي عام مقداره (١.٨٦)، وانحراف معياري مقداره (٠.٦٢٦٣)، وقوة نسبية بلغت (٦٢.٠٦٪).
- أسفرت نتائج الدراسة عن معاناة الجمعيات الأهلية بمستوى متوسط من المعوقات العامة المرتبطة بالمجتمع الخارجي التى تؤثر سلباً على ممارستها للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية، وجائت هذه النتيجة وفق مجموعة الاستجابات تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة بمقدار (٤٤٩١)، ومجموع أوزان مرجحة لهذه التكرارات بمقدار (١٤٩٧.٠٠)، ومتوسط مرجح مقداره (٤٤٩.١٠)، ومتوسط حسابي عام مقداره (١.٨٠)، وانحراف معياري مقداره (٠.٦١٣٥)، وقوة نسبية بلغت (٦٠.١٢٪).
- أسفرت نتائج الدراسة عن نسبة موافقة مرتفعة على المقترحات العامة لممارسة الجمعيات الأهلية للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية التى إذا تحققت ستؤثر إيجابًا على ممارستها للاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية بالمجتمعات المحلية، وجائت هذه النتيجة وفق مجموعة الاستجابات التي تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة بمقدار (٦٥٣٩)، ومجموع أوزان مرجحة لهذه التكرارات بمقدار (٢١٧٩.٦٧)، ومتوسط مرجح مقداره (٦٥٣.٩٠)، ومتوسط حسابي عام مقداره (٢.٦٣)، وانحراف معياري مقداره (٠.٥٢٤٣)، وقوة نسبية بلغت (٨٧.٥٤٪).

ثامنًا: توصيات البحث:

١) إعداد قواعد بيانات دقيقة وشاملة عن المشكلات البيئية المنتشرة بالمجتمعات المحلية.

٢) تطوير أجهزة الرصد البيئي للملوثات بالمجتمعات المحلية.

٣) التخطيط الاستراتيجي الفعال لتنفيذ البرامج والمشروعات الخضراء بالجتمعات المحلية.

٤) انخراط الجمعيات الأهلية في شبكات عمل في مجال الاقتصاد الأخضر وحماية البيئة.

٥) زيادة الاتصال وبناء علاقات إيجابية مع مختلف الجهات المعنية ببرامج وأنشطة الاقتصاد الأخضر.

٦) توفير التدريب اللازم للمسئولين على برامج وأنشطة حماية البيئة والمشروعات الخضراء.

٧) زيادة التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية والجهات الحكومية والقطاع الخاص العاملة في مجال البيئة في معالجة قضايا البيئة والتغيرات المناخية.

٨) السعي الحثيث نحو الحصول على المنح المالية والدعم المالي للإنفاق على المشروعات الخضراء بالمجتمعات المحلية.

٩) تفعيل دور وزارة التضامن الاجتماعي بشأن مراجعة مضامين اللوائح الخاصة بنشاط الجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة، وفق المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية الحديثة.

١٠) التحليل النقدي والدقيق لقضايا البيئة والمناخ في ضوء المستجدات والمتغيرات المحلية والعالمية.

١١) تخصيص الدولة حوافز للمشروعات البحثية التي تهتم بمعالجة القضايا البيئية.

١٢) العمل على إيجاد سياسة موحدة للعمل الاجتماعي الأخضر تقوم الجمعيات الأهلية بتنفيذها تحت رقابة وإشراف الجهات المختصة بمحافظات الجمهورية.

١٣) أن تتعاون الجمعيات الأهلية فيما بينها في تبني مشروعات رائدة في مجال حماية البيئة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر.

١٤) استخدام التكنولوجيا النظيفة في تقديم الخدمات، وصقل مهارات العاملين بالجمعيات الأهلية والسكان المحليين لاستخدامها بفعالية.

١٥) النشر الإعلامي لكافة الجهود التنموية، وعرض نماذج للمارسات والتجارب الجيدة في مجال الانتقال للاقتصاد الأخضر، للاستفادة منها فى المجتمعات المحلية.

مراجع البحث:

١ – المراجع العربية:

الأغا، وفيق حلمي. (٢٠٠٨). **الحوكمة في المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة**. فلسطين: بحث منشور في مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، ١٠ (2 B) ، ص ص ١٧١ – ٢٣٠.

الأمم المتحدة. (٢٠١١). **برنامج الأمم المتحدة للبيئة "نحو اقتصاد اخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" مرجع لواضعي السياسات**، منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الأمم المتحدة. (٢٠١٤). **تقرير الاجتماع البرلماني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣م**. نيويورك. https://www.un.org/development/desa/ar/

البتيني، مروة عمر رجب. (٢٠١٧). **تمكين الجمعيات الأهلية من تحقيق عدالة الخدمات البيئية من المنظور الأيكولوجي**. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة الفيوم.

البرغوثي، منال عبد الرحمن محمد. (٢٠١٣). **الاقتصاد الأخضر كحل ذكي لمعضلة الدوافع الاقتصادية والمحافظة على البيئة في الأردن**. رسالة ماجيستير منشورة. كلية الدراسات العليا. الجامعة الأردنية. http://search.mandumah.com/Record/900678

توفيق، محمد نجيب. (١٩٨٨). **الخدمة الاجتماعية في مجال حماية البيئة من التلوث**. القاهرة. د.ط. مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.

حامد، سامي عبد الحميد والغمري، أيمن محمد. (٢٠٠٧). **البيئة والتلوث**. د.ط. المنصورة. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

حسن، أحمد فرغلي. (٢٠٠٧). **البيئة والتنمية المستدامة: الإطار المعرفي والتقييم الحسابي**. القاهرة. مركز تطوير الدراسات العليا ومشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي.

خليل، أسماء سيد حسن. (٢٠١٧). **التخطيط المرتكز على الأنشطة التعليمية لنشر ثقافة الاستدامة البيئية بين طلاب الخدمة الاجتماعية: دراسة مطبقة على طلاب الفرقتين الأولى والثانية بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة أسوان**. بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين. ٢ (٥٨). مصر. http://search.mandumah.com/Record/892061

سليم، أحمد عبد الحميد. (٢٠١٧). **متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتخطيط للتنمية المستدامة: دراسة مطبقة على الإتحاد النوعي للتنمية والبيئة والزراعة الآمنة بالفيوم**. بحث منشور بمجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، ٩ (٩). ١١ – ٣٤. https://dx.doi.org/10.21608/jfss.2017.61836

عبد الرازق، شيماء حسين ربيع. (٢٠١٧). **دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية: دراسة مطبقة على جمعيات تنمية المجتمع**. بحث منشور في مجلة الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين. ٤ (٥٧). مصر. ٨٧ – ١٣٤. http://search.mandumah.com/Record/864307

العمرو، أمنية عطا الله أحمد. (٢٠١٢). **تقييم كفايات واتجاهات طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الهاشمية المتعلقة بالاستدامة البيئية**. رسالة ماجيستير منشورة، الجامعة الهاشمية الأردن. ١-١٠١. http://search.mandumah.com/Record/l749602

قاسم، محمد رفعت. (٢٠٠٤). **تنظيم المجتمع –النظرية والتطبيق**. القاهرة: د.ن، د.ط.

الكواز، أحمد. (٢٠١٤). **الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية**. مجلة جسر التنمية. ١١٨.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (الأسكوا). (٢٠١١). **الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية واستعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الأسكوا**، العدد الأول، نيويورك. https://archive.unescwa.org/ar/node/14883

المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (٢٠١٢). **الاقتصاد الأخضر "فرص لخل الثروات ومناصب الشغل"**. تقرير اللجنة الدائمة المعنية بقضايا البيئة والتنمية الجهودية رقم ٤/ ٢٠١٢. المملكة المغربية. https://www.cese.ma

مرعي، إبراهيم بيومي والرشيدي، ملاك أحمد. (١٩٩٩). **دراسات بيئية من منظور الخدمة الاجتماعية**. القاهرة. د.ط. مركز نور الإيمان.

مرعي، إبراهيم بيومي وحبيب، جمال شحاتة. (١٩٩٧). **الخدمة الاجتماعية والتحديات البيئية**. بحث منشور في المؤتمر العلمي العاشر. كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم. جامعة القاهرة. (١). مصر.

ناجي، أحمد عبد الفتاح. (٢٠١٥). **التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة نحو مدن مستدامة بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر**". الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث.

يحيى، نهاد محمد كمال. (٢٠٠٠). **دور منظمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري – دراسة ميدانية وتحليلية في الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩٥**، مصر: رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس.

٢ – المراجع الإنجليزية:

Alkon, A. H. (2008). **Black, White, and Green: Farmers Markets, Race, and the Green Economy**. Published PhD thesis. University of California, Davis. ProQuest Dissertations Publishing. https://www.proquest.com

Bina, O. (2013). **The Green Economy and Sustainable Development an Uneasy Balance?** online Research published in SAGE journals. Environment and Planning C: Government and Policy 6 (31). 1023 – 1047. https://08113tdn6-1106-y-https-doi-org.mplbci.ekb.eg/10.1068/c1310j

Emas, R. (2015). **The concept of sustainable development: definition and defining principles**. In Florida international university. 1-3. https://asset-pdf.scinapse.io/prod/2184349672/2184349672.pdf

Heshmati, A. (April 2014). **An Empirical Survey of the Ramifications of a Green Economy**. IZA Discussion Paper Series No. 8078. Germany. 1 – 35. https://papers.ssrn.com/sol3/PIP_Journal.cfm?pip_jrnl=263776

Moldan, B., Janoušková, S., Hák, T. (2012). **"How to understand and measure environmental sustainability**: Indicators and targets". Ecological Indicators. 17: 4- 13. https://doi.org/10.1016/j.ecolind.2011.04.033

Musvoto, c. et al. (2015). **Imperative for an agricultural Green Economy in South Africa**. Review Article Published at South African Journal of Science. 111. 1 – 8. http://dx.doi.org/10.17159/sajs.2015/20140026

Schmitz, C. L. et al. (2012). **The relationship between social work and environmental sustainability: Implications for interdisciplinary practice**. online Research published in INTERNATIONAL JOURNAL OF SOCIAL WELFARE. 3(21). 278-286. https://doi.org/10.1111/j.1468-2397.2011.00855.x

United Nations Environment Program (UNEP). (2011). **Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication**. UNEP. Nairobi. www.unep.org/greeneconomy/Portals/88/documents/ger/ger_final_dec_2011/Green%20EconomyReport_Final_Dec2011.pdf